مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي
اسم الكاتب: أ.م.د. سمير جسام راضي، أ.م. نوار جليل هاشم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/271
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي

أ. م. د. سمير جسام راضي(*) أ. م. نوار جليل هاشم(**)

المقدمة:

إن ملاحظة ظاهرة التطور الهيكلي للنظام الدولي، وعدم استقراره على حالة معينة، بحكم انتقاله من الأحادية القطبية إلى تعددية الأقطاب إلى ثنائية القطبية ثم الرجوع إلى الأحادية في بداية التسعينيات بقيادة الولايات المتحدة، وحتى اللحظة الراهنة التي يصورها البعض بعودة نظام التعددية القطبية، ربما تقودنا إلى القول بأن الهيكلية التي نقصد بها تراتبية القوى العظمى أو الموجهة للنظام من حيث قدراتها المتنوعة التي تؤهلها، وبموافقة بقية الدول الموجهة للنظام، للقيادة وتصدر المكان الأول في العالم، ليس لها علاقة مباشرة باستقرار هذا النظام، وإنما هنالك عوامل أخرى أكثر تأثيرا في استقراره. اذ إن هيكلية النظام الدولي الجديد ستكون مختلفة كليا من حيث الأدوار والقواعد القانونية المنظمة للعلاقة بين هذه الأدوار، وعليه فان استقرار هذا النظام سيعتمد على أسس مختلفة كثيرا عن الأسس التي قام عليها النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا وحتى الوقت الحاضر، وهذا ما سنحاول التحقق منه في هذا البحث عبر تناول مراحل تطور النظام الدولي أولا، ثم وصف النظام الدولي الراهن ثانيا، وصولا إلى العوامل المؤثرة في الهيكلية القطبية ثالثا.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول التداخل الكبير بين القوى الموجهة للنظام، وتعدد هذه القوى من حيث كونها وحدات رسمية (الدول والمنظمات الدولية) ووحدات سياسية

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

غير رسمية (مثل الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات مدنية وعسكرية اخرى) غير الدولة تمتلك قدرات كبيرة ومؤثرة على مصالح الدول الموجهة للنظام، ويؤدي هذا التداخل إلى عدم وجود تراتبية حقيقية للدول الموجهة للنظام بما يؤدي إلى خلق وتفاقم الكثير من المشاكل الصغيرة منها والكبيرة وضعف القدرة على حلها، وسيؤثر هذا التداخل على استقرار النظام وبالنتيجة على تطور النظام والعلاقة فيما بين وحداته.

فرضية البحث:

إن الدول إذا ما عملت على تحقيق مصالحها بدون توجهات أيديولوجية متطرفة، فلن يكون لشكل ونوعية الهيكلية في النظام تأثير على استقراره الذي سيرتبط بعوامل أخرى.

أولا. مراحل تطور النظام الدولي:

يمكن القول بصفة عامة أن اصطلاح النظام الدولي، يستخدم بالأساس للإشارة إلى مجموعة التفاعلات أو شبكة العلاقات التعاونية منها والصراعية على حد سواء التي تجري بين أعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، وتنتظم وفقا لنسق أو منظومة معينة للقيم (هلال، 1995، ص10)، أو أنه تجمع يضم وحدات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقا لعمليات منتظمة، وتلعب القوة دورا رئيساً في التفاعل بين هذه الوحدات (عودة، 2005، ص10) أما عناصر هذا النظام فهي الدول والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد ويمكن أن يضاف إليها في الوقت الحالي الجماعات المسلحة.

إن النظام الدولي، كلية مجردة يمكن التعرف عليها من هياكل متغيرة، لكل هيكل منها سمات وعمليات، تفرز ظواهر جزئية محددة في الساحة الدولية مثل الحروب والتحالفات والتعاون والتنسيق والتهديد والتفاوض والتكامل والاندماج الخ، ويتطلب فهم حركية النظام الدولي فهما كاملا، أن نفهم أيضا تماثل وخصوصية أنظمة فرعية أو إقليمية عديدة، والظواهر المميزة لهذه الأخيرة، ويتطلب هذا بدوره أن ندرك بادئ ذي بدء أنها تعود في نهاية المطاف إلى خصائص النظام الدولي(سعيد، 1992، ص11)، لذلك، فان النظام الدولي يقوم على دعامتين أساسيتين هما:

– القبول بقواعد مشتركة للتفاعل.

– وجود سلطة قادرة على تطبيق القواعد المشتركة للتفاعل.

ولا بد من الاعتراف بان التقدم الذي تم إحرازه على طريق إرساء الدعامة الأولى، يفوق بكثير ذلك الذي تم انجازه على طريق إرساء الدعامة الثانية(سيرل، 1992، ص35).

لقد بات سلام ويستفاليا عام 1648، ذا صدى خاص بوصفه ممهد الطريق إلى مفهوم جديد للنظام الدولي، مفهوم ما لبث أن انتشر في العالم(كيسنجر، 2015، ص32)، فقد هيمن على أوروبا في بداية القرن السابع عشر نظام متعدد الأقطاب، اذ كانت هناك أكثر من خمسة أقطاب تسيطر على توازن القوى في العالم، ثم توسع هذا المفهوم بعد هزيمة نابليون وعقد معاهدة فيينا عام 1815 لإعادة تأسيس النظام الدولي الذي كان قائما في ويستفاليا، حيث قررت هذه المعاهدة أن خمس دول يجب أن تهيمن على السياسة العالمية معا، وهي بريطانيا وروسيا وبروسيا وفرنسا والنمسا، ويشبه هذا النظام ما كان قائما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية من حيث وجود عدد من القوى الكبرى الرئيسية المتنافسة بين بعضها البعض (حتي، 1995، ص110). وقد أدى نظام تعدد الأقطاب الذي ساد العالم في النصف الاول من القرن العشرين إلى عدم الاستقرار، وتسبب في نشوب حربين عالميتين في أقل من 50 عاما، فقد كان هذا النظام في بداية القرن العشرين مترابطاً اقتصاديا، ويتميز بالتدفقات الكبيرة عبر الحدود للسلع ورؤوس الأموال والناس، ومع ذلك، فقد حدثت الحرب العالمية الأولى. وفضلا عن ذلك، فإن وجود عصبة الأمم لم تمنع قيام الحرب العالمية الثانية التي انهت النظام متعدد الأقطاب، المرتكز في جله على الدولة القومية الاوربية (Lundestad & Jakobsen, 2013, P3). وتمخض عن الحرب العالمية الثانية نتائج كان في مقدمتها، بروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقطبين أعظم متكافئين في القوى ومسيطرين على النظام الدولي الذي تميز بخاصيتين جوهريتين(عودة، 2005، ص12–13):

الأولى: التوزيع الثنائي لعناصر القوة الدولية في هيئة معسكرين متضادين أيديولوجيا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا.

الثانية: الفقدان الكامل للمرونة التي عرفها نظام توازن القوى من حيث إمكانية الدخول في تجمعات القوى الدولية أو الانسحاب منها بحكم حالة الجمود الأيديولوجي وامتلاك الاسلحة النووية، وتشابك المصالح الاقتصادية فيما بين دول الكتلة الواحدة.

وقد استخدم للإشارة إلى هذا النظام مصطلح الثنائية القطبية الذي يدل على هيمنة قوتين عظميين على البنية الأساسية للنظام الدولي، مما يفرض على الدول الأخرى التحالف مع إحدى القوتين.

وتعد الحرب الباردة مرحلة تاريخية هادئة نسبيا لعدم وجود حروب بين القوى الكبرى، لكنها انتهت بسقوط جدار برلين في عام 1989، واستقالة الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في عام 1991، ليتلوه تقويض سلطة الحزب الشيوعي، وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وإعلان بلدان أوروبا الشرقية استقلالها، وانحلال حلف وارسو، اذ مثلت هذه الأحداث نهاية حقبة القطبين في السياسة العالمية(Lundestad & Jakobsen, 2013, P3)، لتتلوها مرحلة جديدة سادها نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة، لتدخل بلدان عديدة تحت مظلة الحماية العسكرية الأميركية، وهو ما سمح للولايات المتحدة، وبشكل عام، بأن تحصل على موطئ قدم شبه دائم في هذه البلدان، وتنشر الآلاف من الجنود في قواعد مختلفة في العالم(Yilmaz, 2008, P45). وكان مخططو السياسة الأمريكية قد اعتقدوا أنهم سيخرجون من الحرب العالمية الثانية قوة عظمى وحيدة وفريدة في تاريخ العالم، وخططوا بحرص، خلال الحرب وبعدها، لتشكيل عالم ما بعد الحرب(تشومسكي، 1998، ص11). وإذا كان ذلك قد تأخر حتى سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه عام 1991، فقد جعل ذلك الفرصة متاحة أمام الولايات المتحدة للتمسك بنظام الأحادية، وممارسة وتنفيذ سياسة الهيمنة ضد الجميع، بعد أن منحها انهيار الطرف المنافس فرصة التفرد بالقوة العالمية، ووضعها في موضع فريد ومتميز، أصبحت فيه إمبراطورية عالمية، ولكن بشكل مستحدث، وليس على طريقة الإمبراطوريات السابقة. وتكمن قوة وتميز الولايات المتحدة الأمريكية، في تفردها بالتأثير المباشر في كل القرارات والشؤون العالمية، مما ساعد على اتفاق الأغلبية الدولية لما تريده الولايات المتحدة الامريكية، حتى أن التوافق الدولي مع رغباتها، أوحى بوجود تراتيب لما

بات يسمى بالنظام العالمي الجديد، ولا يختلف هذا التوافق الحديث في معناه المجازي عما كان عليه التأسيس الإمبراطوري القديم لتحقيق النفوذ من خلال هرم من التوابع والوكلاء والمحميات والمستعمرات (السعدون، 2010، ص913).

ثانيا. وصف النظام الدولي الراهن:

لقد أنتجت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، صيغة النظام الدولي الجديد، عندما صرح بوش في الخامس من آذار 1991 بان حرب الخليج كانت أول اختبار لعالم جديد، صار من الممكن إدراك ملامحه، عالم أصبح فيه النظام الدولي الجديد هدفا واقعيا(هارمن وآخرون، 1995، ص32)، وهذا ما أكد عليه بوش الأب حين كتب في مذكراته إن علينا ببساطة أن نقود الآخرين وأن نضمن التنبؤ بالمستقبل، وأن نكفل الاستقرار في العلاقات الدولية، ذلك لأننا الدولة الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية والسمعة، وإذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الآخرين، فلن تكون هناك زعامة في هذا العالم(أوتكين، 2003، ص24). وقد جاءت ولادة النظام الدولي الجديد كناتج طبيعي لنهاية النظام ثنائي القطبية الذي ساد طوال نصف قرن من الزمان، بحكم تربع القوتين المنتصرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) على عرش العالم (طشطوش، 2012، ص43). وتقول الفرضية الأساسية للنظام الدولي الحديث، أن من غير الممكن فهم التاريخ وطريقة عمل الاقتصاد السياسي الدولي إلا بفهم النظام الدولي الحديث، بوصفه نظاما تكون فيه جميع أجزاء الهيكل المختلفة، متصلة وظيفيا وبالضرورة، ويعمل وفقا لمجموعة من القوانين الاقتصادية، ويشدد مؤيدو فكرة النظام الدولي الحديث على أن المهمة الرئيسية لعلماء الاقتصاد السياسي هي تحليل أصول هذا النظام وهيكله وطريقة أدائه (غيلبين، 2009، ص94).

إن تصور وجود نظام دولي جديد، يعني أن نظام المجتمع الدولي الذي تقف الأمم المتحدة في قلبه، ونظام الاقتصادات أو الحواضر المعولمة، يتجاهل أهمية المناطق التابعة والتأثير الذي تمارسه هذه المناطق على المركز، فهذه المناطق على وجه الخصوص لم تؤد فقط إلى بعث الروح في نموذج النظام الإمبراطوري، بل وجعلت هذا النموذج مفضلا حتى لدى المثقفين الليبراليين أنفسهم، ويشهد على ذلك زعم ريتشارد رورتي بأن السيطرة

الأمريكية، أفضل ما يمكن أن يتمناه العالم في ظل الوضع الراهن (مونكلر، 2008، ص262). إن ما يراد بمصطلح الجديد الموصوف به النظام الدولي الحالي، هو أن يكون تعبيرا عن تصور الإرادة المنفردة لمركز القطب الأحادي، وتجسيدا للبناء الجديد المراد تشييده، من دون أن يراد له أن يكون جديدا فعلا في إطار العدالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب، وإنما يكون جديدا في إطار الهيمنة وفرض الإرادة وسياسات الأمر الواقع وإضعاف إرادة المقاومة في العالم لدى خصوم الولايات المتحدة ورافضي سياسات الهيمنة العالمية التي تمارسها (محمد، 2008، ص20)، وكان مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بريجينسكي قد أكد سابقا أن "النظام الدولي الجديد كان مصمما ليكون أمريكيا ليعكس التجربة المحلية الأمريكية(الجاسور، 2010، ص2–3). وإذا كان قد ساد بعد جملة التحولات التي شهدتها البيئة الدولية، رأي عام مفاده: إن النظام الدولي اقترن بهيكلية أحادية، نتيجة لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفوذ من دون وجود تحد رئيس لها من أي طرف آخر. فإن هناك في الوقت نفسه، جملة من الأسباب التي تحول دون قيام النظام الأحادي الذي يتطلب أن يكون فيه قطب واحد يتربع علـــى قمة الهرم الأساسي في الأنساق الرئيسية للتفاعلات (حتي، 1995، ص109). يكاد يكون من البديهي في ميدان العلاقات الدولية، القول بأن معالم النظام الدولي الراهن وعلاقات القوة بين الدول يشكلهما اتجاهان ديناميان هما:

– اتجاه القوة الطاردة الكامنة في الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب.

– اتجاه القوة الجاذبة الكامنة في حوافز الاعتماد المتبادل.

وبقدر ما أن الاتجاه الأول وليد ظاهرة التحول النسبي في ميزان القوى العالمي من الغرب إلى منطقة شرقي آسيا وجنوبيها، فإن الاتجاه الثاني وليد ظاهرة الاعتماد المتبادل التي تزداد عمقا في مجالات الاقتصاد والبيئة والطاقة، بعد أن تفوَّق فيه الطلب على العرض، مما أدى إلى تداخل المصالح على المستويين الوطني والعالمي. ويبدو مفهوما في ظل ظروف كهذه، أن السيطرة السابقة المقبولة التي كانت تمارسها بشكل دائم دولة واحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون ممكنا الاستمرار في إدامتها، ولكن على نحو متناقض(هيرد، 2013، ص329).

يلقي سيمون سيرفاتي، أستاذ العلاقات الدولية، في مقالته "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب"، نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم. ويقرر الكاتب في البداية أن عصر الأحادية القطبية قد انتهى ويستبعد أن يعود العالم إلى حالة الثنائية القطبية، فعلى الرغم من تراجع القوة الأمريكية، فليست هناك أية قوة دولية أخرى قادرة على فرض الهيمنة عليها، ولا حتى الوصول إلى موقع الندية معها. وعليه، فإن الواقع العالمي الجديد يتسم "باللاقطبية"، حيث تتعدد فيه بشكل غير مسبوق القوى الصاعدة، فضلا عن العديد من الدول التي، وإن كانت أقل حجما، فإنها تكتسب، ولأسباب مختلفة، نفوذا متصاعدا على الساحة الدولية. ويرى الكاتب أن هناك اليوم حاجة ملحة لصياغة هيكل جديد للنظام الدولي، حتى يمكن استيعاب هذا العدد الكبير من الفاعلين المنتشرين بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم، وإذا كانت التجارب التاريخية الغربية السابقة في إعادة تشكيل النظام الدولي، تتم عادة بإعادة تدوير الصياغات القديمة المتعلقة بتوازن القوي ومصلحة الدولة، بدلا من إنشاء صياغات جديدة، فإن مثل هذه المقاربة لن تصلح في عالم القرن الحادي والعشرين(أبو الخير، 2014).

إن الآثار السلبية لتزايد حالة عدم القطبية في عالم اليوم، سيقع اغلبها على الولايات المتحدة، مما سيجعل من الصعب عليها تولى القيادة في الظروف التي تتطلب منها تشجيع الاستجابات الجماعية للتحديات الإقليمية أو العالمية، وستزيد تلك الآثار السلبية أيضا عدد التهديدات والمخاطر التي تواجه دولة مثل الولايات المتحدة (هاس، 2010، ص31). وتتسبب حالة عدم القطبية أيضا في تعقيد الدبلوماسية، فعالم عدم القطبية لا يشمل أطرافا أكثر فحسب، لكنه يفتقر أيضا إلى البنى والعلاقات المحددة التي يسهل التنبؤ بها، وهو ما سيجعل العلاقات اختيارية ومرهونة بالموقف، وسيكون من الصعب تصنيف الدول الأخرى بين حليف وعدو، لأنها ستتعاون في بعض القضايا وتعارض في أخرى. إن عدم القطبية سيكون وضعا صعبا وخطرا، لكن التشجيع على درجة اكبر من الاندماج العالمي سيساعد على تعزيز الاستقرار، وسيكون تأسيس مجموعة

مركزية من الحكومات وغيرها من الملتزمين بالعمل الجماعي التعاوني خطوة كبيرة للإمام(هاس، 2010، ص35).

وان من اهم العوامل التي ادت الى ازدياد عدد الدول المؤثرة في النظام، هو التدفق الكبير وعلى كل المستويات المالية، التجارية، والسياسية فيما بين الدول، والتي اطلق عليها من قبل العديد من المختصين، اسم ظاهرة العولمة. إن العولمة تعزز ظهور عالم بلا أقطاب بطريقتين أساسيتين:

– الأولى: تدفق الكثير من الأشياء عبر الحدود خارج سيطرة الحكومات.

– اما في الثانية: ان هذه التدفقات نفسها وفي كثير من الأحيان، تعزز قدرات الأطراف الفاعلة من غير الدول، مثل مصدري الطاقة، الشركات الكبرى، الإرهابيين، الدول المارقة.

ويرى المتخصص الامريكي (ريتشارد هاس)، ان عالم بلا أقطاب له اثار سلبية على الولايات المتحدة، لأنه سيكون من الصعب عليها قيادة هذا الكم الهائل من الجهات المختلفة في ظل وجود التحديات الإقليمية والعالمية، وسيزيد هذا العالم أيضا عدد وحجم التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، ويكشف نقاط ضعفها، ويمكن لهذه التهديدات أن تأخذ شكل الدول المارقة والجماعات الإرهابية ومنتجي الطاقة أو البنوك العالمية (هاس، 2010، ص36).

ويشير هاس أيضا إلى وجود العديد من صانعي القرار، مما يجعل عملية اتخاذ القرارات أكثر صعوبة. إن نظام عالم بلا أقطاب، يمكن أن يثبت أنه نظام فوضوي ومعقد في الوقت نفسه، وسيكون من عواقب عدم القطبية زعزعة الاستقرار بشكل خطير، فالفراغ المتزايد للقوة سيؤدي حتما إلى المزيد من الصراع، ولكنه سيؤكد في النهاية بأن الولايات المتحدة هي الضامن الحقيقي للأمن الدولي والاستقرار المالي العالمي، لأنه وببساطة، ليس هناك بديل آخر للولايات المتحدة(YI, 2009).

يصف المحلل السياسي الأمريكي (جوزيف ناي) النظام الدولي الحالي بأنه رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد، الطبقة العليا وتتكون من القوة العسكرية التي لا تزال القطب الواحد، الطبقة الوسطى وتتكون من القوى الاقتصادية متعددة الأقطاب مع من يحب من

الاتحاد الأوروبي والصين ودول البريكس الأخرى، البرازيل وروسيا والهند وجنوب أفريقيا، الطبقة السفلية وتتكون من الجهات الفاعلة غير الحكومية عبر الوطنية التي تعمل إلى حد كبير خارج نطاق سيطرة الحكومة(**Acharya, 2014, P1**).

وفي ختام هذه الفقرة يمكن لنا القول، بان هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة الانتقالية، يتخذ شكلا يمكن وصفه بنظام الشراكة الهرمية، وهي حالة بين نظامي الهيمنة الأحادية والتعددية القطبية، وتقوم هذه الصيغة على فرضية وجود مجموعة من القوى الدولية تشترك بقدر متفاوت في تسيير وتوجيه السياسة الدولية في هذه المرحلة المعقدة، مع وجود طرف منفرد يتقدم هذه المجموعة بحكم تفوقه المؤكد حسب المؤشرات العامة لتوزيع عناصر القوة على هؤلاء(بو عمامة، **2011**، ص**69**).

ثالثا. العوامل المؤثرة في الهيكلية القطبية:

ان من اهم العوامل المؤثرة في الهيكلية القطبية هو، تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواصلات الذي ادى الى تسهيل التواصل بين أجزاء العالم المختلفة، مما أدى إلى بروز قوى إقليمية عديدة لها تأثير على استقرار النظام الدولي، بحكم قدرتها على التعامل مع القوى الكبرى وحتى العظمى. ولكن، في حالة ضعف العلاقة بين القوة الأعظم والقوى الكبرى، أي من هذه القوى سيكون الأقدر على التعامل مع هذه القوى الإقليمية للتأثير على مصالح القوى الأخرى؟ وهل أن صعود القوى الإقليمية عامل ايجابي في استقرار النظام الدولي أم لا؟ ان تزايد عدد القوى الاقلمية هو عامل ايجابي لاستقرار النظام اذ يؤدي ذلك الى قلة انغماس الدول الكبرى الموجهة للنظام في شؤون هذه المناطق مما يتيح الفرصة لاقامة توازنات اقليمية تؤدي الى استقرار في النظام الدولي اذ يؤكد استاذ التيار الواقعي الهجومي (مير شايمر) على ان عالمنا اليوم هو عالم لا توجد فيه قوى عظمى وانما مجموعة من القوى الاقليمية، وان الولايات المتحدة في قوتها العسكرية العظمى هي كذلك قوى اقليمية لكنها تلعب دور الموازن ما بين هذه القوى الاقليمية. (ليتل، **2007**، ص**244-245**)

ومن العوامل الاساسية التي اثرت بشكل ايجابي في استقرار النظام الدولي هو تزايد عدد الدول المتبنية للنظم الليبرالية (السياسية منها والاقتصادية) مما ادى الى

تراجع فرص وإمكانيات استخدام الصراعات العسكرية التقليدية في فض النزاعات وتنفيذ السياسات، وزيادة الاعتماد في ذلك على التطور المتسارع في التقنية ووسائل الاتصال والتواصل، مما ساعد على انتهاج أساليب غير تقليدية تكون اقل كلفة مادية وبشرية واقل إثارة للجدل، وتزايد في الوقت نفسه الاعتماد على التقنية والنظم غير التقليدية للإنتاج والتواصل على حساب اضمحلال النظم التقليدية، ومن المتوقع أن يتزايد أيضا الاعتماد على الهندسة الوراثية والاستنساخ وتقنية النانو، لإيجاد حلول لقضايا رئيسية كتوفير الغذاء والطاقة والطب وتطوير القدرات البشرية، وأدى هذا كله إلى جعل القوة العسكرية الأمريكية مع استمرار تفوقها كقوة ردع وأداة لتقوية المراكز التفاوضية في النزاعات الدولية، ملاذا أخيرا فقط (السويدي، 2014، ص533–566). لقد أدى التطور التكنولوجي في جميع مناحي الحياة وبالخصوص في مجالات الاتصالات والمواصلات إلى تقارب اكبر بين الدول، وأضعف بالنتيجة دور الهيكلية في تحقيق الاستقرار، لأن نوع الهيكلية لا علاقة له بالاستقرار الذي تحدده وتحققه في النظام الطبيعة التبادلية للعلاقة بين الدول، فازدياد اعتماد القوى على بعضها البعض، يضعف لديها النزعة الفردية أو الجماعية للتغيير، وتطور الشركات الكبرى وتحولها إلى مصالح جبارة تمتلك قدرات توازي أو تزيد على قدرات الدول الكبرى، يدفع إلى تقاربها مع الدول أكثر فأكثر، وهو ما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار للمستقبل المنظور على الأقل.

ومن العوامل الاخرى التي تؤثر على الهيكلية القطبية هو، إن عالم اليوم يعيش حالة لا تماثلها حالة عاشها العالم سابقا، فهنالك تعاون كبير بين قوى النظام (الدول المكونة للنظام)، مصدره الأول، هو قدرة الدول العظمى الموجهة للنظام على إدارة شؤون النظام من خلال توزيعها للقدرات التي تمتلكها الدول الأخرى بشكل مقبول، مما يجعل هذه الأخيرة قانعة بالأدوار التي تؤديها، والإرباح التي تعود عليها نتيجة هذا التوزيع. وفي هذا الصدد، تروج إدارة الرئيس الامريكي أوباما اليوم، لمشهد تحتل فيه الولايات المتحدة موقع الصدارة بالنسبة إلى اقرأنها، وتقدمها بصورة الحليف الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وبأنها ليست قوة عظمى أخرى فحسب، لكنها أيضا قوة عظمى تتبنى مفاهيم مثل الشراكة والمشاركة والمصالح المشتركة، ولا تخفي هذه الإدارة اليوم

اعترافها بعدم قدرتها على الاستغناء عن التعاون مع القوى الأخرى، لكنها لا تتوقف عن السعي للعودة إلى شغل موقع القلب في شبكة من الشراكات العالمية الثنائية التي تشمل إقامة علاقة اقتصادية مع الصين، وعلاقة نووية إستراتيجية مع روسيا، وأخرى تقوم على حماية المصالح العالمية المشتركة مع أوروبا(هيرد، 2013، ص353). وبهذه الطريقة صارت الولايات المتحدة تتمتع بسلطة الدعوة إلى رسم وإطلاق المبادرات الرئيسية الخاصة بإدارة شؤون الأمن الاستراتيجي العالمي جميعا، والقدرة على إقامة التحالفات والشبكات والشراكات التي تضمن إدارتها على نحو يتسم بالفاعلية والكفاءة والمشروعية، أما القوى الكبرى الأخرى، فإنها تفتقر في الوقت الراهن إلى ما يمكنها من النهوض بهذا الدور الإداري، فضلا عن أن قدرتها على تكييف إستراتيجيتها الكبرى مع الأجندة الأمريكية الجديدة محدودة جدا، مما يعزز إلى حد بعيد الصورة المشرقة للولايات المتحدة الأمريكية(هيرد، 2013، ص353). ويمكن للتفاوت الكبير بين القوة الأعظم ومجموع قدرات الدول الموجهة للنظام في القدرات التكنولوجية العسكرية والنفقات المخصصة للأغراض الدفاعية، أن يخلق لدى الدول الأخرى الموجهة للنظام، نوعا من القناعة بعدم الائتلاف ضد هذه القوة الأعظم لتغيير النظام، وهذه القناعة من أهم العوامل التي تؤدي إلى استقرار النظام.

إن من الواضح أن المشروع الأمريكي للهيمنة تأسس على مزيج من العوامل المختلفة، فهناك العامل العسكري الذي يتكون من شبكة عالمية من القواعد العسكرية، وهناك العامل الاقتصادي الذي يقوم على المشاركة في موارد وثروات الدول الاخرى، عن طريق المؤسسات المالية ومقرها الولايات المتحدة، والعامل الثقافي الذي يتجلى في الحياة اليومية في الفنون، الموسيقى، فن الطهو، وفي الملاهي، وهناك أيضا عامل اللغة، فضلا عن عامل قوي آخر في مشروع الهيمنة الأمريكية هو العامل الديني(Mutti, 2012, P1). لكن أمريكا التي تريد أن تحافظ على وضعها كقوة مهيمنة في العلاقات الدولية، تعتمد الآن وفي الأساس على عامل التفوق التكنولوجي الذي تبذل جهودا كبيرة ليس فقط لكي لا تخسره، ولكن لتزيده وتقويه أيضا، لذلك باتت تسعى باستمرار إلى إصدار تشريعات قانونية دولية تضمن لها من جهة الاحتفاظ بهذا التفوق، وتأخذ من جهة أخرى

بعين الاعتبار المنافسة الشديدة بينها وبين القوى الأخرى التي تمتلك قدرة المنافسة في هذا المجال، وفي مقدمتها الصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي(أوغلو، 2011، ص46).

إن الدول الكبرى المشاركة للقوة الأعظم في إدارة شؤون النظام، موزعة جغرافيا على جميع مناطق الكرة الأرضية، في حين كانت محصورة فقط بالدول الأوروبية والولايات المتحدة، وسيكون هذا التنوع في القوى الكبرى عاملا مساعدا على استقرار للنظام، وعدم إثارة المزيد من النزاعات في العالم كما كان الحال في السابق، بعد أن باتت التنظيمات العسكرية ذات التوجهات الدينية وغير الدينية، والمؤسسات العسكرية الخاصة التي تعمل مع بعض القوى الكبرى الموجهة للنظام التي تمثل بمجموعها قوى الطبقة السفلية في النظام، تمارس تأثيرا متزايدا على دوله بتحديها للمصالح الكبرى الموجهة للنظام. إن غياب أي شكل من أشكال القيادة في الوضع العالمي الجديد المتعدد القوى، يوجد مناخا من الفوضى، وربما يكون محفوفا بالمخاطر، فالمصالح المتشابكة، تدعم التعاون بين الأقطاب المتعددة، لكن اختلاف الرؤى والمناهج بين هذه الأقطاب، يجعل الخريطة الجيوسياسية حافلة بالتناقضات وعدم الوضوح، ويزيد صعوبة اختيار الحلفاء والأصدقاء، وردع الخصوم، وتفادي النزاعات (أبو الخير،2014).

إن مستقبل القيادة الأمريكية للعالم، والسياسة الدولية بوجه عام، سيتوقفان على عدة متغيرات رئيسية، يتحدد على أساسها شكل وطبيعة النظام العالمي في العقد القادم، ومن هذه المتغيرات(كيوهان، 2012، ص ص52–54):

– مستقبل العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي.

– مستقبل الطاقة والصراع على الموارد.

– مستقبل الأمم المنهارة.

مستقبل التطور التكنولوجي.

– مستقبل تحديات العولمة .

ولكن التعاون العالمي هو السبيل الوحيد لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة اللاتماثلية، فلن يكون في مقدور أية امة تولي هذه المهمة لوحدها،

مثلما ليس في وسع المجتمع الدولي بأسره القيام بذلك في غياب دعم الجهات الفاعلة فيه من غير الدول، ولا بد من العمل معا للتوصل إلى استجابات أمنية مناسبة للتعامل مع الوقائع والأوضاع الناشئة في القرن الحادي والعشرين(هيرد، 2013، ص339). حيث يشهد هذا القرن غيابا تاما لأية سلطة عالمية بوسعها السيطرة على الخلافات المسلحة، أو إيجاد حلول ناجعة لها، فالعولمة تقدمت في كل شيء تقريبا، اقتصاديا، وتقنيا، وثقافيا، وحتى لغويا، ما عدا شيء واحد بقيت الدول الإقليمية هي السلطات الوحيدة المتحكمة فيه، وهو المسالة السياسية والعسكرية، فالقوة العظمى المفردة لا يمكنها تعويض غياب السلطات العالمية، ولاسيما مع الافتقار إلى معاهدات متعلقة بنزع السلاح الدولي مثلا، أو الحد من الأسلحة، تكون من القوة بحيث تقبل من الدول الكبرى قبولا طوعيا وملزما(هوبزباوم، 2009، ص21). ولعل أكبر دليل على ذلك، وجود الائتلافات المعاصرة بين القوى العظمى والكبرى والإقليمية، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط، والتي تعد ظاهرة جديدة، تدل على استقرار النظام والتفاهم العالي بين دوله، لأنه لو كان العكس، لما سمحت القوى الموجهة للنظام بقيام مثل هذه الائتلافات بقيادة إقليمية وليست بقيادة الدول الموجهة للنظام.

ويعني هذا، أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى في العالم، ولكنه عالم يضم إلى جانبها قوى كبرى ومهمة أخرى، عالم تزداد فيه فعالية وثقة جميع اللاعبين، وهذا النظام الدولي الهجين (الأكثر ديمقراطية، وديناميكية، وانفتاحا، وتواصلا)، سيكون على الأرجح، النظام الذي سنعيش في ظله في عدة عقود قادمة، وتحتل فيه الولايات المتحدة الموقع الأعلى، لكنها أيضا البلد الأقل استفادة من هذا النظام الناشئ، بفعل تنامي الأدوار العالمية لمعظم القوى الكبرى الأخرى(زكريا، 2009، ص61). وقد وضع زكريا ست قواعد بسيطة لتقديم وصف أكثر واقعية لطريقة عمل هذا العالم الجديد، وكيف يجب أن تتصرف الولايات المتحدة فيه، وهذه القواعد هي(زكريا، 2009، ص ص230–281):

* الاختيار: إن القوة الأمريكية الهائلة جعلت الولايات المتحدة تعتقد بأنها معفية من الحاجة إلى امتلاك أولويات، لكنها إذا كانت تريد كل شيء، فعليها إذا أن تختار القضايا

المهمة التي يجب أن تتخذها في سبيل التعامل مع باقي الدول مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية وغيرها.

* إرساء قواعد عريضة لا مصالح ضيقة: ثمة تضارب جوهري في السياسة الخارجية الأمريكية، فهل تريد من البلد أن يدفع باتجاه تحقيق مصالحه الخاصة في الخارج، أم تريد إنشاء مجموعة من القواعد والعادات والقيم ليلتزم بها العالم في عصر القوة الناشئة الحالي، وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو الثاني.

* كوني بسمارك لا بريطانيا: حاولت بريطانيا أن تتوازن ضد قوى عظمى ناشئة ومهددة، لكنها فيما عدا ذلك، لم تعمل على فرض نفسها في القارة الأوروبية، واختار بسمارك الانخراط مع جميع القوى العظمى، وكان هدفه إقامة علاقات معها جميعا بحيث تكون أقوى وامتن من علاقاتها ببعضها، لتكون ألمانيا محور النظام الدولي في أوروبا. والخيار الصحيح بالنسبة للولايات المتحدة هو خيار بسمارك وليس بريطانيا.

* نظام منفصل: ثمة نظرية مهيمنة حول كيفية الحفاظ على ديمومة السلم الدولي، وتفيد أن أكثر الأنظمة استقرارا هو الذي يملك قوة مهيمنة واحدة تحافظ على النظام، وقد لعبت بريطانيا والولايات المتحدة هذا الدور مائتي عام. ولكن ماذا لو كانت هذه الهيمنة تتضاءل، لذلك يجب العمل على إقامة تعاون دولي منفصل، إن محاولة القوة العظمى حل كل مشكلة، قد تكون محاولة عبثية وغير ضرورية، وعلى هذا الأساس، تعمل الأمم المتحدة على حل مشكلة، ويعمل الناتو على حل مشكلة أخرى وهكذا.

* التفكير على عدة مستويات: ينبغي على الولايات المتحدة التفكير بشكل مبتكر وعلى عدة مستويات مختلفة. إذ سيسمح لها هذا بالاعتماد على إحدى أفضلياتها الأساسية وهي أفضلية امتلاكها تشكيلة أوسع وأعمق من موارد وأدوات القوة المتنوعة وليس القوة العسكرية فقط، بل وأيضا القوة الاقتصادية والسياسية والإعلامية التي ستكون أكثر فاعلية على المدى الطويل.

* الشرعية قوة: تملك الولايات المتحدة جميع أنواع القوى بكميات كبيرة، باستثناء قوة واحدة هي الشرعية، وهذا نقص كبير وجوهري في عالم اليوم، لأن الشرعية تسمح للمرء

بوضع الأجندة، وتحديد الأزمات، وحشد التأييد للسياسات بين الدول والقوى غير الحكومية معا.

الخاتمة

من خلال ما تقدم، يمكن لنا القول في خاتمة بحثنا هذا، ان استقرار النظام الدولي الحالي سوف لن يعتمد على شكل ونوع الهيكلية القطبية التي تعتمد بدورها على نوع العلاقة بين الدول المكونة للنظام، وهل هي علاقة تصارعية أم عقلانية، فإذا كانت العلاقة تصارعية، فستعتمد على نوع السلاح المستخدم عند دول النظام، وهل هو سلاح تقليدي أم غير تقليدي، حيث تكون الهيكلية القطبية في حالة السلاح التقليدي مرنة في التحول من حالة إلى حالة أخرى، بسبب محدودية تأثير الأسلحة على استمرار بقاء الدولة، والعكس صحيح، ان طبيعة العلاقات فيما بين القوة الاعظم والدول الكبرى الاخرى المشاركة في توجيه النظام في حالة السلاح غير التقليدي، والفوارق الكبيرة بين موارد وقدرات تلك الدول، تجعل العلاقات الدولية علاقات اعتمادية متبادلة، وبالنتيجة يكون الاستقرار اكبر للنظام وعلاقاته، ويعتمد ذلك أيضا على نوعية أو طبيعة علاقة القوة العظمى بالقوى الأصغر والتي كلما كانت علاقة شريك يتبادل الرأي مع القوى الأخرى، ويطلب مشورتها، كلما كانت الثقة اكبر، وبالنتيجة يكون الاستقرار اكبر بسبب توافق القوى الأخرى مع القوة العظمى، وعدم لجوءها إلى الائتلاف ضدها مما يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام، وكلما كان العمل في النظام في مواجهة التهديدات جماعيا أكثر، كلما كان الاستقرار اكبر.

المصادر

أولا. المصادر العربية:

– احمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، 2011.

– آن ماري سلوتر: نظام عالمي جديد، ترجمة: احمد محمود، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2011.

– اناتولي اوتكين: الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم و محمد نصر الدين الجبالي، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2003.

– ايريك هوبزباوم: العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة: أكرم حمدان و نزهت طيب، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى، 2009.

– باتريك هارمن و بربارة ديلكور و اوليفييه كورتن: النظام العالمي الجديد القانون الدولي وسياسة المكيالين، ترجمة: أنور مغيث، سرت ، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1995.

– ثامر كامل محمد: الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد127، الطبعة الأولى، 2008.

– جرايمي هيرد: القوى العظمى..نحو أنموذج تعاون تنافسي لمستقبل النظام العالمي، في كتاب: مجموعة باحثين، تحرير: جرايمي هيرد: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة 60، الطبعة الأولى، 2013.

– جمال سند السويدي: آفاق العصر الأمريكي..السيادة والنفوذ في العصر العالمي الجديد، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2014.

– جهاد عودة: النظام الدولي..نظريات وإشكاليات، المنيا، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.

– حميد حمد السعدون: الأحادية القطبية وتأثيراتها على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 21(4)، 2010.

– حيدر علي حسين: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

– روبرت غيلبين: الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2009.

– روبرت كيوهان: مبني للمجهول..مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ترجمة: احمد محمد أبو زيد، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد404، 2012.

– ريتشارد ليتل: توازن القوى في العلاقات الدولية..الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2009.

– ريتشارد ن. هاس: ما بعد الهيمنة الأمريكية، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 159، مارس 2010.

– زهير بو عمامة: أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

– سمير مرقس: الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة..الدين...القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2003.

– السيد أمين شلبي: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 2005.

– علي الدين هلال: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، 1995.

– علي ليلة: تفاعل الحضارات بين إمكانيات الالتقاء واحتمالات الصراع، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، الطبعة الأولى، 2006.

– فريد زكريا: عالم ما بعد أمريكا، ترجمة: بسام شيحا، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009.

– كارن أبو الخير: عالم بلا أقطاب..الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، السياسة الدولية، التحليل الآن ، مركز الأهرام للدراسات ، من المجلة ، كيف يفكر العالم منشور على الموقع http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1751/

– مارسيل سيرل: أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، سلسلة دراسات أزمة الخليج 4، الطبعة الأولى، 1992.

– محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، 1992.

– ناصيف يوسف حتي: أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، الكويت ،المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، 1995.

– ناظم عبد الواحد الجاسور: الفكر السياسي الأمريكي والنظام الدولي الجديد، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 16، 2010.

– نعوم تشومسكي: ماذا يريد العم سام، ترجمة: عادل المعلم، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1998.

– نعيم الظاهر: الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

– هايل عبد المولى طشطوش: الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

– هنري كيسنجر: النظام العالمي..تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2015.

– هيرفريد مونكلر: الإمبراطوريات..منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: عدنان عباس علي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008.

ثانيا. المصادر الانكليزية:

– Muzaffer Ercan Yilmaz; The New World Order: An Outline of the Post–Cold War Era, Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 7, No. 4, Winter 2008.p45.

– Amitav Acharya; From the Unipolar Moment to a Multiplex World, YaleGlobal online, A Publication of the MacMillan Center, 3 July 2014. http://yaleglobal.yale.ed/

– Andrea Edoardo Varisco; wards a Multi–Polar International System: Which Prospects for Global Peace?, E–International Relations ,2013. http://www.e–ir.info/

– Claudio Mutti ; Theory of a multipolar world, Eurasia Rivista Di Studi Geopolitical 11 April, 2012. http://www.eurasia–rivista.org

- Eirik B. Lundestad and Tor G. Jakobsen ; A Unipolar World: Systems and Wars in Three Different Military Eras,popular social science Bridging the gap Published on February 5th, 2013. http://www.popularsocialscience.com/

- XIAOXIONG YI; American leadership in a 'non-polar'world, December 27, 2009.Lancaster EagleGazette.com